

الندوة الاقتصادية الثانية دعوات السوق الشرق أوسطية وأبعادها الاقتصادية على المنطقة العربية وبخاصة سوريا ولبنان

- **الزمان** : 22-23 أيار 1997
- **المكان** : بيروت
- **تنظيم** : كلية الاقتصاد في جامعة دمشق
كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية
الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني

برنامج 22 أيار 1997

الافتتاح:

- كلمة رئيس الجامعة اللبنانية
 - كلمة عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق
 - كلمة عميد كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية
 - كلمة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال
- د. أسعد دياب
د. علي إبراهيم الخضر
د. محمد مرعشلي

الجلسة الأولى: رئيس الجلسة: د. علي الخضر

- العمل الاقتصادي العربي المشترك والمشاريع الشرق أوسطية
 - التكامل العربي والتعاون المتوسطي (محددات أساسية)
 - الشرق أوسطية: قضية اليد العاملة
- د. مصطفى العبد الله
د. عدنان السيد حسين
د. غسان شلوق

برنامج 23 أيار 1997

الجلسة الثانية: رئيس الجلسة: د. محمد مرعشلي

- الشراكة على طريق التكامل والاندماج العربي
 - الشرق الأوسط والسوق الشرق أوسطية
 - الشراكة المتوسطية وموقعها من الشرق أوسطية
- د. جعفر عبد الخالق
د. عابد فضلية
د. رسلان خضور

الجلسة الثالثة: رئيس الجلسة: د. حسين بدران

- نقاط الضعف في الأداء الاقتصادي والاجتماعي التي تحول دون التكامل الاقتصادي للدول العربية
 - الشرق أوسطية بين المضمون السياسي والبعد الاقتصادي
 - انعكاسات الشراكة الأوروبية المتوسطية على الوضع الاقتصادي اللبناني السوري
 - مخاطر السوق الشرق أوسطية على اقتصاديات المنطقة
- د. عبد الرزاق شربجي
د. مطانيوس حبيب
د. فضل الله يخني
د. موسى الضرير

الملخص

أقيمت الندوة تحت هذا العنوان انسجاماً مع جملة المشاريع المطروحة على المنطقة، حيث تناولت الشرق أوسطية من المفهوم والتحليل إلى المخاطر وبحثت في البدائل لتصل في النهاية إلى ضرورة إحياء المشروع العربي المشترك وتفعيله خدمة لمصالح سوريا ولبنان والعرب مجتمعين.

كلمات افتتاح أعمال الندوة ركزت على العلاقات السورية اللبنانية الأخوية والروابط التاريخية لها، كما أكدت على ضرورة إحياء المشروع العربي المشترك لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها العالم العربي من خلال الطروحات والتكتلات الإقليمية والدولية تحت شعار النظام العالمي الجديد.

بدأت أعمال الندوة بدراسة حول الشرق الأوسط والسوق الشرق أوسطية بينت أن البعد الاقتصادي هو الجزء الظاهر من الاستراتيجية المعدة للمنطقة أما الأبعاد الخفية السياسية والأمنية والاجتماعية فهي أكثر خطراً لأنها البديل عن النظام الاقليمي العربي. وخلال بحث مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ومعوقاته، تبين أنه في ظل هذه التكتلات العالمية لا بد من السير في طريق التكامل الاقتصادي العربي، لأنه الوسيلة الأولى لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية والقيود الخارجية وهو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في العالم العربي.

من المسائل الهامة التي طرحت في الندوة موضوع العمالة في الطرح الشرق أوسطي، لأنه من الثابت أن ثمة إطاراً عاماً يجمع بين كل المشاريع المطروحة والمتفاوتة تحت هذا العنوان لمستقبل المنطقة، وأن الانفتاح لا بد أن يؤثر على هيكلية القوى العاملة في المنطقة بسبب الاختلاف الكبير بين المعطيات العربية والاسرائيلية. إن دراسة مخاطر الشرق أوسطية على النظام العربي الاقتصادي وضعت تصور للعمل المطلوب للمواجهة حيث تسوق الشرق أوسطية على أنها الوسيلة للتنمية والقضاء على الإرهاب والفقر وتحقيق السلام وليس هناك صعوبة في دحض هذه الطروحات، ولكن المطلوب نظرة جديدة للواقع العربي وتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك.

بحث الشراكة الأوروبية المتوسطية على طريق التكامل والاندماج الاقتصادي العربي عالج هدفين أساسيين هما: تحديد مكان القوة في الطاقة العربية الاقتصادية ضمن مسارات النظام العالمي الجديد، ملامسة جدوى الشراكة العربية الشاملة لزيادة تفعيل الحوافز التكاملية ولكن يجب أن تكون الشراكة في حدها المقبول مختبراً لإعادة تجديد الذات ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. إن التحديات العربية في النظام العالمي الجديد تأخذ أبعاداً جديدة في ظل الشراكة حيث تطرح تحديات وتقدم مزايا ولكن بعض التحديات يمكن مواجهتها من خلالها دون أن تؤثر على أي عمل اقتصادي عربي. انعكاس هذه الشراكة على الاقتصاديين اللبناني والسوري انطلق من أن طرح المشروع المتوسطي لا يختلف بجوهره عن الشرق أوسطي فهو يزيد من عطوية الاقتصاد اللبناني والسوري في ظل غياب مشاريع عربية موحدة وتكامل عربي اقتصادي وسوق عربية مشتركة وله خلفياته التاريخية، والبديل هو إطلاق مشروع تكامل عربي بكل مفاعيله وأطره التنظيمية وآليات تنفيذه.

حول التكامل العربي والتعاون المتوسطي توصل الباحث إلى أنه لا بأس من الانطلاق إلى الحد الأدنى للتكامل العربي على المستويين الثنائي والجماعي ولا تتناقض بينهما إذا ما اعتمد التخطيط في رسم الاستراتيجيات والسياسات الرشيدة، فالتكامل الثنائي يندرج في إطار التكامل الجماعي الشامل والتكامل الجماعي يراعي الخصوصيات الوطنية على أساس التكافؤ في العلاقات، إن التعاون المتوسطي هو حافز جديد لصياغة تكامل عربي. قدم في الندوة أيضاً نموذج علمي يمكن الدول العربية من جني أكبر الفوائد الممكنة من خلال تكاملها الاقتصادي ضمن مجموعات متميزة من حيث الخصائص، حيث أن المكاسب التي ستجنيها البلدان العربية ضمن مجموعة واحدة من زيادة تكاملها مع بقية المجموعات أكبر من المكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال التكامل بين أعضاء المجموعة الواحدة.